Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«إمّا أن يكون هذا العدد زائدًا على الآخر ،
وإمّا أن يكون : إمّا مساويًا له ، أو ناقصًا عنه» .

فنقيض الجزء الأوّل :

«أن لا يكون زائدًا ، ويلزمه [أن يكون][1] : إمّا مساويًا ، أو ناقصًا» .

فإذا ركّبت القضيّة من جميع الأجزاء سمّيت : ذات أجزاء ، كقولنا :

«إمّا أن يكون هذا العدد زائدًا على الآخر ، أو ناقصًا ، أو مساويًا»[2] .

والعناد بالذّات لا يتحقّق إلاّ بين الشّيء ونقيضه . فإذا أردنا العناد بالذّات في مثل هذه القضيّة ، قلنا :

«إمّا أن يكون هذا العدد زائدًا على الآخر ، أو لا يكون ؛
واللاّزائد إمّا أن يكون مساويًا ، أو لا يكون» .

وربّما يكون المساوي للجزء الأوّل منفصلة من أجزاء غير متناهية بالقوّة ، كقولنا : «إمّا أن يكون هذا العدد إثنتين ، أو لا يكون ؛

والذي لا يكون إثنتين إمّا أن يكون ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة . . .»

وهلمّ جرًا .

والمنفصلة المانعة الجمع ، إذا ذكرت فيها أجزاء كثيرة كلّ واحد منها أخصّ من نقيض الآخر ، كانت منفصلات كثيرة لامتناع كلّ إثنين منها على

---

1 زيادة اقتضاها السّياق .

2 الأصل : مسلوبًا ، وهو خطأ بدون شكّ . ويرى الغزالي بهذا الصّدد ، أنّ المنفصل قد يكون منحصراً في جزءين مثل : العالم إمّا أن يكون حادثاً أو قديماً ، أو في ثلاثة أو أكثر ، كقولنا : «هذا العدد إمّا مثل هذا العدد ، أو أقلّ ، أو أكثر» ، وقد تكثر الأجزاء بشكل غير قابل للحصر ، مثل أن نقول : «هذا إمّا أسود ، أو أبيض» ؛ و«فلان إمّا بمكّة ، أو ببغداد» . (انظر : معيار العلم للغزالي : ص 111 ؛ وقارن : شرح إشارات ابن سينا لنصير الدّين الطّوسي : 280/1) .